العرب
الإثنين 2021/11/22
السنة 44 العدد 12248

إجراءات حكومية موجعة تنذر باحتقان اجتماعي في الأردن

أحمد الصفدي يدعو إلى وقف التوظيف في القطاع الحكومي

تبدو شرارة الاحتقان الاجتماعي في الأردن مهيأة للاشتعال أكثر من أي وقت مضى مع توجه المملكة لاتخاذ إجراءات تقشفية لا غنى عنها لكبح عجز الموازنة العامة، فيما يعاني الأردنيون من بطالة مستفحلة وضيق آفاق التشغيل وتدهور المقدرة الشرائية.

أزمات الأردنيين تتفاقم

عمان – يكافح الأردن من أجل احتواء عجز الموازنة العامة عبر إجراءات تقشفية يراها ضرورية ومفروضة ولا سبيل لتفاديها، إلا أن السير في طريق اتخاذ مثل هذه الخطوات الموجعة من شأنه إثارة احتقان اجتماعي تبدو أرضيته مهيأة في بلد يعيش أزمة اقتصادية حادة واستفحلت فيه البطالة وتقلص فيه دور القطاع الخاص في إنعاش سوق الشغل رغم مساعي المملكة لتشجيع القطاع الخاص وتذليل المنظومة القانونية أمام الاستثمارات الخارجية.

ودعا النائب الأول لرئيس مجلس النواب الأردني أحمد الصفدي إلى وقف التوظيف "كليا" في القطاع الحكومي والتوجه نحو القطاع الخاص.

وقال الصفدي في حوار بثته فضائية المملكة الحكومية السبت إنّ دعم القطاع الخاص يزيد فرص العمل ويخفف البطالة ويزيد النمو ويخفف العجز بالموازنة.

سالم الفلاحات

الأسعار ترتفع بشكل جنوني وإرادة الشعب مغيبة

وأضاف أن الاقتصاد بحاجة إلى إعادة النظر بالشراكة مع القطاع الخاص، حيث يجب أن تكون هناك شراكة حقيقية مع القطاع، مشيرا إلى أن النمو لن يرتفع إلا من خلال القطاع الخاص والتوظيف فيه أيضا.

ويعاني الأردن، وهو أحد أبرز بلدان الشرق الأوسط التي تعتمد على المساعدات، من صعوبات اقتصادية متنوعة منذ سنوات أثرت على نسب النمو وانعكست على معدلات البطالة، مما يتطلب وصفة تضمن الإبقاء على استمرارية الوظائف واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بوصفها العمود الرئيسي لخيمة الاقتصاد.

ويواجه الأردن أزمة اقتصادية منذ سنوات جراء الصراعات المحيطة، وتراجع أولويات الدول الداعمة لاسيما الخليجية منها التي كانت سباقة في ما مضى إلى ضخ أموال في خزينته، ومع تفشي جائحة فايروس كورونا ازداد اقتصاد المملكة سوءا، وسط حالة يأس وإحباط من إمكانية الخروج من هذا الوضع قريبا.

وتجنبت الحكومة الأردنية فرض رسوم وضرائب جديدة في موازنة العام 2021، في مقابل ذلك ركزت على محاربة التهرب الضريبي والجمركي، في خطوة تعكس خشية من ردود فعل الشارع المتحفز.

ويرى محللون أن الأردن اختار عدم فرض ضرائب ورسوم جديدة تجنّبا لردود فعل الشارع وخشية من احتجاجات قد تعمّق أزمات المملكة المشحونة اجتماعيا على غرار احتجاجات 2018 التي انتهت باستقالة حكومة رئيس الوزراء الأسبق هاني الملقي.

وكانت احتجاجات 2018 بدعوة من النقابات المهنية ضد مشروع قانون ضريبة الدخل واستمرت لنحو أسبوع.

ويقول متابعون إن المواطن الأردني لم يعد قادرا على تحمل تراجع قدرته الشرائية، وغياب الخطط الحكومية الفعالة لدعمه، فضلا عن قناعته بأن الإجراءات الاجتماعية لدعمه يطغى عليها الطابع الارتجالي ولم تحقق أي نتائج إيجابية، بل على العكس فاقمت من أزماته.

ورصدت الحكومة الأردنية مخصّصات لزيادة شبكة الأمان الاجتماعي وتوسيع قاعدة المنتفعين من صندوق المعونة الوطنية، حيث تم رصد مخصصات زيادة لصندوق المعونة الوطنية بنسبة 38 في المئة، في محاولة للتخفيف من آلام الأردنيين الاقتصادية، إلا أن هذه الخطوات تظل ترقيعية وغير قادرة على بلوغ أهدافها.

وقبل أسبوعين عادت الاحتجاجات إلى شوارع العاصمة عمّان لتضاعف الضغوط على الحكومة الأردنية التي اتخذت إجراءات تقشفية وضريبية تراها ضرورية لكبح عجز الموازنة، بينما يرى فيها المواطنون إثقالا لكاهلهم ونتيجة طبيعية للفشل الحكومي في الإصلاحات واستفحال الفساد في المملكة.

وشارك المئات من الأردنيين في مسيرة احتجاجية بالعاصمة عمّان رفضا للزيادة في أسعار السلع والمحروقات.

ورفع المشاركون لافتات كتبت عليها شعارات منها "لا لرفع الأسعار.. يوجد هنا شعب"، و"المساعدات والمنح في بطون الفاسدين" و"لا لسياسة التجويع والإفقار".

وقال نائب أمين حزب الشراكة والإنقاذ سالم الفلاحات إن "الأسعار ترتفع بشكل جنوني وإرادة الشعب مغيبة، الاحتجاجات هي لتذكير الأردنيين بأن هذا وطنكم وهذه مسؤوليتكم".

ولا يستبعد مراقبون أن تتوسع الاحتجاجات لتشمل باقي مدن المملكة في ظل عجز حكومي عن كبح الأسعار بالإضافة إلى التضييق على الحريات والتعويل على القبضة الأمنية في شل أي تحركات مطلبية.

وشهد الأردن خلال الأشهر القليلة الماضية ارتفاعا غير مسبوق في أسعار السلع التموينية، إضافة إلى زيادة مستمرة في أسعار المحروقات تكررت نحو 8 مرات خلال أقل من عام.

وفي ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط عالميا لم تجد الحكومة الأردنية بديلا عاجلا سوى الترفيع في الأسعار، رغم تحذيرات نيابية بأن ذلك سيوقد شرارة الاحتجاجات.

وتراهن عمان على القطاع الخاص من أجل جلب استثمارات خارجية ودفع عجلة التنمية ما يمكن من امتصاص العاطلين عن العمل، حيث يبحث حاليا توسيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد من أجل تخفيف هذه المشكلة المزمنة.

وسجلت معدلات البطالة بين فئة الشباب الأردني مستويات مرتفعة حيث بلغت 61.5 في المئة للفئة العمرية 15 – 19 عاما، و45.7 في المئة للفئة العمرية 20 – 24 عاما، بينما 80 في المئة من الأردنيات العاطلات عن العمل يحملن شهادة البكالوريس فأعلى.

ويراهن المسؤولون الأردنيون على نموذج شراكات جديد لتعزيز مؤشرات النمو وذلك بتوسيع دور القطاع الخاص.

ووافق مجلس الوزراء الأردني مؤخرا على تعديل أسس منح المستثمرين الجنسيّة الأردنيّة والإقامة عن طريق الاستثمار، بهدف تهيئة البيئة الجاذبة للاستثمار الخارجي في بلد يعاني نسبة بطالة مرتفعة وأزمة اقتصادية خانقة.

وأعدت الحكومة وثيقة حول أولوياتها حتى 2023 ووثيقة الأردن 2025، بالإضافة إلى الاستراتيجيات القطاعية وأهداف أجندة التنمية المستدامة والبرنامج التنفيذي للأعوام 2021 – 2024.

وكان العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني قد وجه الحكومة نهاية مايو الماضي إلى وضع برنامج عمل اقتصادي واضح المعالم مرتبط بمدد زمنية محددة لتنفيذه، بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل تحقيق التعافي الاقتصادي. ولفت بشكل واضح إلى تحدي الفقر والبطالة.

رئيس «الشاباك» الإسرائيلي في زيارة غير معلنة إلى الأردن

عمان – قام رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" رونين بار مؤخرا بزيارة للأردن لم يعلن عنها اجتمع خلالها مع رؤساء الدوائر الأمنية في المملكة، في وقت تشهد فيه الحدود الأردنية – الإسرائيلية تهديدات إرهابية وتجارة نشطة لتهريب الأسلحة.

وكشفت مصادر إسرائيلية أن بار بحث في الأردن سبل التصدي لتهريب الوسائل القتالية ومكافحة الإرهاب، وذلك على خلفية ارتفاع في محاولات تهريب الأسلحة إلى إسرائيل في الفترة الأخيرة.

وأشارت ذات المصادر إلى أن بار، الذي أجرى سلسلة اجتماعات الأسبوع الماضي في القاهرة كما زار رام الله، قرر القيام بزيارة عمان ليؤكد للأردنيين الأهمية التي يوليها للعلاقات الجيدة مع الأجهزة الأردنية وللتنسيق الأمني معها.

ويؤكد محللون أن الحدود تستلزم حراسة مشددة لمنع تهريب الأسلحة وتسلل عناصر إرهابية عبرها إلى إسرائيل والضفة الغربية، وأن هذا التنسيق الأمني يساعد عمان على التصدي لعناصر متطرفة تسعى لضعضعة الاستقرار فيها.

وأدى كل من الرئيس الإسرائيلي إسحاق هيرتسوغ ورئيس الوزراء نفتالي بينيت ووزير الدفاع بيني غانتس ووزير الخارجية يائير لابيد مؤخرا زيارات للأردن، ما يؤشر على تحسن العلاقات التي مرت بفترة جمود وخلافات كبيرة مع حكومة رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو.

خطة إسرائيلية لضرب ترسانة صواريخ غزة

القدس – حث رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية أفيف كوخافي مختلف الجهات المختصة في الجيش على وضع خطة هجومية واسعة، لضرب الترسانة الصاروخية لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة.

وكشفت مصادر إسرائيلية أنه حسب تعليمات كوخافي من المتوقع أن تقلص الخطة بشكل كبير، في المراحل الأولى من العملية التي ستندلع في قطاع غزة، قدرات الفصائل على إطلاق الصواريخ إلى أي مدى في جميع أنحاء البلاد وعلى نطاق واسع.

ورجحت ذات المصادر أن حركتي حماس والجهاد الإسلامي تعملان بمساعدة إيران على مدار الساعة، لإعادة تأهيل البنية التحتية لإنتاج الصواريخ التي تضررت في الصراع الذي استمر أحد عشر يوما بين إسرائيل وغزة في مايو الماضي من هذا العام.

وحسب المصادر فإن المسؤولين العسكريين الإسرائيليين أقروا بحقيقة أن الجيش الإسرائيلي كان غير قادر على تدمير غالبية ترسانات الجماعات المسلحة من الصواريخ قبل إطلاقها، ويرجع ذلك إلى نقص المعلومات الاستخباراتية الدقيقة.

وجاء في ملخص للجيش الإسرائيلي بعد الحرب على غزة، وفقا لضباط رفيعي المستوى في هيئة الأركان، توصيف الحصول على المعلومات بشأن مواقع هذه الصواريخ باعتباره نقطة الضعف.

وذكر أن هناك من وصف العملية الإسرائيلية بأنها فشلت إذ لم تتوفر للجيش معلومات كثيرة عن الصواريخ المختلفة الموجودة بحوزة حماس، ولا عن مدى هذه القذائف، وأن الجيش اضطر للبحث عن مواقع ومخازن هذه الصواريخ خلال عملياته، وأنه خلافا لإحباط عمليات من البحر والبر فإن الجيش نجح فقط في تشويش عمليات إطلاق الصواريخ وليس إحباطها.

ووفقا لمعطيات الجيش فقد تجاوزت قدرة حماس والجهاد خلال الحرب على غزة في إطلاق الصواريخ والقذائف المختلفة سقف الـ500 قذيفة وصاروخ يوميا، مع ذلك لم يتم إسقاط واعتراض كل قذيفة وصاروخ تم إطلاقها من القطاع.

وأشار التقرير إلى أن "حماس تواجه حاليا مصاعب في تجديد ترسانتها من الصواريخ بعيدة المدى، إلا أن هذه المسألة باتت مسألة وقت بعد فتح معبر رفح البري مع مصر".

وتشكل الصواريخ بالنسبة إلى حماس والجهاد الإسلامي رأس حربة في أي مواجهة مع إسرائيل، إذ تسمح للحركتين بتشويش مجرى الحياة اليومية في إسرائيل، وبثّ الرعب في صفوف مواطنيها، مع عجز القبة الحديدية، وهي النظام الدفاعي الإسرائيلي، عن التصدي لجميع الصواريخ.

وأظهرت الحروب السابقة أن الحركتين تطوران من مدى صواريخهما مع كل حرب، فيما تبذل إسرائيل جهودا مضاعفة لمواجهة تهريب وتصنيع القدرات الصاروخية، وتحديد مواقع هذه الصواريخ وأماكن إطلاقها.

وتقول إسرائيل إن حماس تستخدم مؤسسات وبيوت المدنيين مواقع لتخزين وإطلاق الصواريخ، لكن الحركة تنفي ذلك.

وسعت حركة حماس إلى تسليح نفسها عبر ثلاث دول وهي سوريا وليبيا وإيران. وتمّ تمويه معدات صناعة الأسلحة، أو شحنات السلاح الداخلة إلى القطاع، بعدة طرق (أحيانا زوارق صيد أسماك، أو عبر قنوات تجارية أخرى) أو تمّ إدخالها عبر الأنفاق عند الحدود المصرية. مؤخرا دمّرت إسرائيل قسما كبيرا من تلك الأنفاق كما شدّدت مصر عمليات ضبط الحدود، ما دفع بالحركة إلى الاستدارة نحو الإنتاج الداخلي.

يحيى السنوار

لولا إيران ما كنا لنمتلك القدرة العسكرية التي نمتلكها اليوم

واعترف رئيس المكتب السياسي لحماس داخل القطاع يحيى السنوار في 2019، بأنه لولا المساعدة الإيرانية "ما كانت حماس لتمتلك القدرة العسكرية التي تمتلكها اليوم".

وتشكل صواريخ القسام (قصيرة المدى) الجزء الأكبر من ترسانة حماس. وتشير تقارير غربية أن إنتاجها غير مكلف مثل الصواريخ بعيدة المدى.

بصمات إيران على صواريخ حماس

حملة مليونية لترحيل اللاجئين السوريين من تركيا

سيواس (تركيا) – أطلق رئيس حزب النصر التركي المعارض حملة جديدة لجمع الملايين من التوقيعات من مختلف الولايات التركية لتنفيذ مطلبه بترحيل اللاجئين السوريين، فيما تتنامى مشاعر الكراهية والغضب ضدهم في عموم تركيا.

وتوعد رئيس حزب النصر أوميت أوزداغ الأحد بتسليم عشرة ملايين توقيع جمعها حزبه إلى برلمان بلاده للمطالبة بطرد اللاجئين السوريين من تركيا.

وطالب أوزداغ خلال افتتاح الحملة التي حملت اسم "لا نريد اللاجئين السوريين في بلادنا" بدعم مساعيه لجمع عشرة ملايين توقيع التي ستسلم لاحقًا لعدة جهات منها البرلمان.

وكرر رئيس الحزب المعارض عباراته العنصرية ضد اللاجئين التي اعتاد إطلاقها، مؤكدًا أن بلاده لن تكون موطنًا للهجرة من سوريا وبقية دول العالم.

كما حثّ أوزداغ سكان مدينة سيواس التي افتتح فيها فرعًا لحزبه على دعم حملته المعادية للسوريين ولاسيما من قبل التجار.

وتستضيف تركيا قرابة 3.7 مليون لاجئ سوري يقيم أغلبهم في مناطق الشريط الحدودي مع سوريا، كما تستضيف مدينة إسطنبول لوحدها قرابة نصف مليون لاجئ.

ويتخوف اللاجئون السوريون في تركيا من ازدياد حملات التحريض العنصري التي يقودها ضدهم حزب الشعب الجمهوري المعارض برئاسة كمال كليجدار أوغلو وحزب الجيد.

وتراجعت أنقرة عن نهج سياسة التعاطف مع اللاجئين. ويرجع السبب في ذلك، حسب مراقبين، إلى التراجع الشديد في مشاعر القبول لدى المواطنين الأتراك تجاه اللاجئين.

أوميت أوزداغ

لا نريد اللاجئين السوريين في بلادنا، انتهت فترة الزيارة

ويشير هؤلاء إلى أن تزايد رفض المهاجرين في تركيا له أسبابه، ولعل أهمها هو انخفاض قيمة الليرة التركية والأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد. وهو ما يزيد من مخاوف السكان في البحث عن لقمة العيش وتأمين حياتهم.

ووصف أوزداغ اللاجئين السوريين بأنهم "من أسباب اندلاع الأزمة الاقتصادية ، ويلوثون الطعام الذي يأكلونه، ويستفزون الأشخاص الذين يستضيفونهم علانية. ندعو شعبنا إلى توخي الحذر بشأن عدم الانغماس في مثل هذه الاستفزازات".

وتابع "بينما ننفق 80 مليار دولار لاستضافتهم فإن موقفهم غير مقبول. لقد انتهت فترة الزيارة، والخطوة التالية هي إعادة طالبي اللجوء إلى بلدانهم بأمان في غضون عام».